تتردد أمامه» (القبس، ٦ ـ ١٩٨٨/٨/٧، نقلاً عن لوموند، بدون ذكر تاريخ نشر).

وقد اختلفت تعليقات المراقبين العرب على الخطوات الاردنية الاخيرة فيما بين من رأى فيها خطوة ايجابية لصالح القضية الفلسطينية، اذ ان «مساهمة الملك الاصلية، هنا، هي في مسارعته باتخاذ قرار فك العلاقة مع الضفة الغربية، بما يتضمّنه ذلك من تأييد لمنظمة التحرير واعتراف بالحقوق القومية المشروعة، واقامة الدولة الفلسطينية. وقطع بهذا الطريق على مراهنة اسرائيل على عدم الرضوخ لمتطلبات الوفاق الدولي في حل القضايا الاقليمية، لأن هناك خلافاً أردنياً ـ فلسطينياً... وكان لا بد، لكي تأخذ الانتفاضة مداها العربي والدولي، من انتفاضة على المستوى نفسه... فكانت انتفاضة الملك» (مازن مصطفى، الحوادث، العدد ١٦٥٧، ١٩٨٨/٨/٥، ص ٢٤)؛ هذا فيما ذهب معظم التعليقات العربية نحو رؤية الجانب السلبي في قرارات الاردن؛ «فالقرارات الاردنية... قد تكون التطبيق العملي لمطالب فلسطينية قديمة، ولقرارات اتخذتها بعض القمم العربية... الاّ أنها قد تكون، في الوقت نفسه، التطبيق العملي لمطالب أخرى، ورغبات أخرى، تصب، في المحصلة، في جدول الحقوق القومية كما يفهمها الفلسطينيون» (محمد مشموشي، السفير، ١٩٨٨/٨/١)؛ اذ ان الملك حسين «يدرك جيداً ان قيادة المنظمة... في ضوء التوازنات العربية الحالية وكثرة خصوم هذه القيادة... لن تستطيع ملء الفراغ، الذي يحدثه على الساحتين، العربية والدولية. من هنا الاعتقاد بأن الملك سيبقى في موقع أفضل وأكثر قدرة على المراوغة ما دام صنع القرار الفلسطيني يتم فوق أرض غير فلسطينية» (مصطفى كركوتي، السفير، ١٩٨٨/٨/٤).

وقد قال رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، ان القرارات الاردنية «لم تكن مفاجأة بالمعنى الكامل... ولكن لا بد من أن نشير الى ان م.ت.ف. لم يحدث معها تشاور، ولم تُخبَر رسمياً، رغم أنها المعني الاول في هذا الموضوع، الاّ بعد الاعلان عن هذه الاجراءات، مع الاخذ في الاعتبار أن الملك حسين أجرى اتصالات مع عدد من الدول العربية قبل اتخاذ هذه الخطوات... ولم أتلق من أي طرف عربي رسمي أي شيء حول هذا الموضوع... واختيار التوقيت له معان كثيرة... [و] أفضل تأجيل [التحدث عن ذلك]... حرصاً على عدم تفجير الموقف مع الاردن... وانا اطمئن أهلي في الارض المحتلة بأننا سنتحمل مسؤولياتنا؛ ليس أمامنا غير هذا» (من مقابلة مع ياسر عرفات، الشرق الاوسط، ١٩٨٨/٨/٩).

ولخّص أحد المراقبين قرارات الاردن الاخيرة قائلاً، أن «قرار الملك حسين هو، بالدرجة الاولى، كتاب مضمون لأهل الضفة بضرورة الربط بين تصوراتهم ومشاعرهم، من جهة، وبين مصالحهم الحقيقية، من جهة ثانية؛ وهو، بالدرجة الثانية، رسالة الى الدول العربية كي تدفع للفلسطينيين (سياسة ومالاً) من حسابها لا من حساب غيرها؛ وهو، بالدرجة الثالثة، تحد لاسرائيل كي تقف وجهاً لوجه أمام منظمة التحرير؛ وهو، بالدرجة الرابعة، تحد للولايات المتحدة، التي طالما سعت لجعل الاردن صمام الامان للسلام دون أن تقدر على اجبار اسرائيل على التراجع مقدار بوصة واحدة عن مطامعها الاقليمية... [و] قرار الملك حسين هو قفازات في وجه الجميع. وهو اذ ينسحب من الضفة، فلكي يعود أكثر نفوذاً وقوة في الضفتين، وعلى طاولة السلام» (خليفة، مصدر سبق ذكره، ص ١٩). ونقل عن قيادي فلسطيني في بيروت قوله: «انهم يطاردوننا في ساحات الشرق الاوسط، ولا بدّ لنا من ان نقوم بنشاطاتنا الدولية وفقاً لما تمليه علينا مصلحة شعبنا... انهم لا يفعلون ذلك لمنعنا من الانخراط في اللعبة الدبلوماسية، بل لكي يستخدمونا في هذه اللعبة» (المراقب العربي، القبس، ١٣ ـ ١٩٨٨/٨/١٤، ص ٧).

وقرار الاردن بفك الارتباط القانوني والاداري مع الضفة، على الرغم من أنه بدا وكأنه تحد للولايات المتحدة واسرائيل وم.ت.ف. هو، في الوقت ذاته ـ كما يصفه دبلوماسي عربي في عمان ـ «لعبة قمار تتساوى فيها احتمالات الربح، وتظل خلالها الاعصاب مشدودة بانتظار توقف الكرة عند الرقم الرابح... [وهي] تشبه... الكيّ بالنار الذي يعتبره العرب آخر الدواء» (المستقبل، العدد ٥٩٨، ١٩٨٨/٨/٦، ص ١٤). وعلى ذلك، فان الملك حسين، الذي بدا، بقراره، وكأنه يقذف بالكرة